- ٦ - يكبر طلبه إلى الأمين العام أن يوفر ، في إطار الموارد الحالية ، الموظفين اللازمين لتوفير خدمة وافية بالغرض للجنة ، أي وظيفة إضافية واحدة من الفئة الفنية ووظيفة إضافية واحدة من فئة الخدمات العامة ، ويأسف لأن الطلبات الواردة في قراراته ٧/١٩٨٣ و ٩/١٩٨٥ و ٦٦/١٩٨٦ و ٥٤/١٩٨٧ و ١٠٤/١٩٨٩ لم تنفذ بعد ،
- ٧ - يرجو من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس في عام ١٩٩٣ بشأن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٣١

٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١

٥٨/١٩٩١ - العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قرارات الجمعية العامة ١٦٩/٤٣ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، و ٢٠٢/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، و ٢٣٦/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، و ١٨٥/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ،

وإذ يشير أيضا إلى قراره ٩٩/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ ،

وإذ يؤكد من جديد المسؤولية الهامة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ككل في مجال تعزيز التعاون الدولي من أجل التصدي للكوارث الطبيعية وتخفيف آثارها ، وتقديم المساعدة وتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث والتأهب لها والوقاية منها ،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام عن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (٣٦) ،

• E/1991/106 (٣٦)

وإذ يحيط علماً أيضاً بالاستنتاجات ذات الصلة التي توصلت إليها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الحادية والثلاثين ، ولا سيما تلك الواردة في الفقرات ٣٦٦ إلى ٣٦٩ من تقريرها^(٣٧) ،

وإذ يلاحظ تعرض البلدان النامية بوجه خاص للكوارث الطبيعية ،

وإذ يرحب بالتقدم المحرز في هذا المجال ، لا سيما في الدورة الأولى للجنة العلمية والتقنية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية المعقودة في بون في الفترة من ٤ إلى ٨ آذار/مارس ١٩٩١ ،

وإذ يلاحظ ما أحرز من تقدم في علاقات العمل ما بين أمانة العقد ، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، ومكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وفقاً للأحكام ذات الصلة الواردة في قرار الجمعية العامة ١٨٥/٤٥ ، وإذ يشدد على الحاجة إلى مواصلة التعاون بشكل وثيق ،

وإذ يلاحظ أيضاً ما أعربت عنه الدول الأعضاء من تطلعات واهتمام شديد بالأنشطة المتوخاة للعقد ،

١ - يحيط علماً بتقرير اللجنة العلمية والتقنية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية عن دورتها الأولى^(٣٨) ؛

٢ - يحيط علماً بإنشاء الصندوق الاستئماني للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية ويناشد المجتمع الدولي ، ولا سيما البلدان المانحة ، أن تقدم مساهمات مالية كافية للصندوق من أجل تنفيذ أنشطة العقد ؛

(٣٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والأربعون ،

الملحق رقم ١٦ (A/46/16) .

(٣٨) IDNDR/STC/1991/8 .

٣ - يؤكد من جديد قرار الجمعية العامة ١٨٥/٤٥ ، ويشدد على ضرورة التنفيذ الكامل لأحكامه المتعلقة بأمور منها استكمال الترتيبات التنظيمية ، وخاصة إنشاء المجلس الخاص الرفيع المستوى والاحتفال باليوم الدولي للحد من الكوارث الطبيعية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ .

الجلسة العامة ٣١

٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١

٥٩/١٩٩١ - مكافحة غزو الدودة الحلزونية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قراره ٦١/١٩٩٠ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ الذي سجل فيه ، في جملة أمور ، إدراكه لما يمكن أن يترتب على غزو الدودة الحلزونية من آثار مدمرة على الناس والثروة الحيوانية والأحياء البرية وما لذلك من عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة ،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٧/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ الذي تضمن ، في جملة أمور ، حث الجمعية العامة للمجتمع الدولي على تقديم الدعم الكامل للإجراءات الرامية إلى القضاء على ذبابة الدودة الحلزونية ، ولا سيما في افريقيا ، وترحيبها بالدعم الذي قدمه المانحون بالفعل للتعاون القائم بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن برنامج القضاء على تلك الذبابة ،

وإذ يلاحظ مع الارتياح النتائج السارة للبرنامج التجريبي والمتمثلة في القضاء تقريبا على تهديد الدودة الحلزونية في المنطقة المستهدفة وتقييد انتشارها إلى مناطق جديدة ،

وإذ يلاحظ أن البرنامج الواسع النطاق لاستئصال ذبابة الدودة الحلزونية من شمال افريقيا ، الذي تنفذه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بدعم من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبلدان المتأثرة وجهات مانحة أخرى هو الآن في مرحلة متقدمة ، كما يُستدل